

Distr.: General
14 March 2006
Arabic
Original: English



التقرير المرحلي العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن، بقراره ١٦٢٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، وطلب إليّ أن أقدم في تقرير لي لشهر آذار/مارس ٢٠٠٦ توصيات بشأن خطة لإنهاء البعثة تدريجيا، تتضمن معايير مرجعية محددة وجدولا زمنيا مؤقتا. وهذا التقرير يتضمن تلك التوصيات ويعرض التطورات الرئيسية التي استجذت على البعثة منذ تقرير المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (S/2005/764).

ثانيا - التطورات الرئيسية التي استجذت منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

التطورات السياسية

٢ - كان النجاح في إنجاز العملية الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ والتي دامت عامين وتسليم الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا مقاليد السلطة للحكومة الجديدة المنتخبة ديمقراطيا هما أهم تطورين من تطورات النشاط السياسي في ليبيريا خلال المرحلة المشمولة بهذا التقرير. ومن الجدير بالذكر أن الحزب السياسي الذي يرأسه السيد جورج ويا، وهو حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي، اعترض في بداية الأمر على النتائج النهائية للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، التي صدقت عليها اللجنة الوطنية للانتخابات في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وهدد بعدم السماح بتنصيب الحكومة الجديدة. واختتمت لجنة الانتخابات، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، جلساتها الخاصة بالاستماع للشكاوى التي قدمها إليها حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي والتي ادعى فيها الحزب حدوث مخالفات في سير العملية الانتخابية،



وانتهت في قرارها إلى أنه لم تكن هناك نية غش في تلك العملية وإن كان من المحتمل حدوث أخطاء تقنية بسيطة فيها. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أعلن السيد ويا، في لفظة جديدة بالثناء، وبعد نداءات من عدد كبير من قادة المنطقة، أنه لن يعترض على قرار اللجنة في المحكمة العليا.

٣ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، انتخب أعضاء مجلس النواب الجدد السيد إدوين سنو (مستقل) رئيساً للمجلس والسيد مولباه توكبون (حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي) نائباً له. وانتخب إسحق ويهي نينابو (الحزب الديمقراطي الوطني لليبيريا) ليشغل منصب الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ.

٤ - وأدت السيدة إلين جونسون - سيرليف اليمين بصفتها رئيسة لجمهورية ليبريا في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وعرضت الرئيسة جونسون - سيرليف، في الخطاب الذي ألقته بمناسبة تنصيبها، الأولويات الرئيسية لإدارتها، ومن هذه الأولويات المصالحة الوطنية، والإدماج السياسي، والتنمية المستدامة، وإصلاحات الإدارة الاقتصادية. وأكدت الرئيسة عزمها على التعجيل باتخاذ خطوات لتحسين نوعية حياة المواطنين الليبريين بوجه عام. ووعدت "بشن حرب" على الفساد معلنة أن جميع الأشخاص المعيّنين في المناصب العليا سيُطلب إليهم أن يعلنوا عن ممتلكاتهم الشخصية. وتعهّدت أيضاً بعدم السماح باستغلال ليبريا لزراعة الاستقرار في بلدان أخرى بالمنطقة دون الإقليمية.

٥ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، شرعت الرئيسة في إعلان أسماء المرشحين للمناصب الوزارية، ومناصب المحكمة العليا، وغيرها من المناصب الرئيسية، وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، بدأ مجلس الشيوخ عقد جلسات الإقرار القانوني لتعيين المرشحين. ويمثل المرشحون طائفة واسعة من الخلفيات العرقية والدينية والسياسية، ومنهم ممثلون لليبريين الأصليين وممثلون لليبريين - الأمريكيين. وفي ١ آذار/مارس كان مجلس الشيوخ قد أقر تعيين ٤٧ مرشحاً من مجموع ٢٠٠ مرشح.

٦ - ولم تكن الترشيحات للمناصب الوزارية خالية من بعض الجدل. ففي ١١ شباط/فبراير، أعلنت الرئيسة ترشيح السيدة فرانسيس جونسون - موريس، التي كانت رئيسة اللجنة الوطنية للانتخابات ورئيسة القضاة سابقاً، لمنصب وزير العدل، بينما رُشح السيد جيمس فرومايان، الذي كان رئيساً للجنة بالتشارك، لمنصب رئيس اللجنة. واعتراض حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي، في بيان صحفي صدر في ١٢ شباط/فبراير، على هذين الترشيحين بدعوى أن الرئيسة تكافئ هذين المرشحين لما بذلاه من جهود لضمان

فوزها في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. ويستعرض مجلس الشيوخ في الوقت الحالي هذين الترشيحين.

٧ - وفي الوقت ذاته، شرعت الرئيسة في التصدي بحزم لمسألة الإدارة والفساد. ففي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أمرت جميع الأشخاص المعيّنين تعيينا سياسيا في الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا بأن يستقيلوا على الفور. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أمرت بإجراء مراجعة لحسابات الحكومة الانتقالية، وطلبت إلى المسؤولين الانتقاليين التماس الإذن قبل السفر إلى الخارج، وذلك ريثما تنتهي أعمال المراجعة. وفي مبادرات أخرى لتعزيز الشفافية في مجال منح العقود والامتيازات الحكومية، أعلنت الرئيسة بطلان عقد مبرم بين هيئة المرافق الوطنية في ليبريا ومؤسسة Global Seals System، وكذلك كل الامتيازات الحرجية الممنوحة لشركات الخشب في ظل الإدارات السابقة.

الأمن

٨ - ظل الوضع الأمني خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير مستقرا عموما وإن كان هشاً. وواصل الأفراد السابقون في القوات المسلحة الذين تملكهم الاستياء تحديهم للعملية الجارية لإعادة هيكلة القوات المسلحة في ليبريا. فعلى الرغم من الأوامر المتكررة الصادرة عن الحكومة الانتقالية، رفض هؤلاء الأفراد إخلاء ثكنات معسكر شيفلين التي كانوا يقيمون فيها مع أسرهم، وهذه الثكنات هي الموقع المقترح لتدريب الجيش الجديد. وحينما أدخلوها أخيراً، في ١٤ كانون الثاني/يناير، تركوا وراءهم عدة مبان عارية لا سقف لها. ونظمت أرامل جنود القوات المسلحة الليبرية السابقين مظاهرات في مونروفيا احتجاجاً على عدم دفع البدلات والمعاشات التقاعدية. ونظم أعضاء وحدة مكافحة الإرهاب المفككة، وهي ميليشيا أنشأها الرئيس الأسبق تشارلز تايلور، احتجاجات ادعوا فيها أنهم استبعدوا من برنامج إصلاح قطاع الأمن وطالبوا فيها بسداد متأخرات أجورهم.

٩ - وظل الوضع الأمني في المنطقة دون الإقليمية متقلبا، ويعزى هذا بوجه خاص إلى الصراع الدائر في كوت ديفوار. وكانت ثمة مخاوف من تنقل الجماعات المسلحة عبر الحدود؛ ومن تجنيد المقاتلين الليبريين السابقين، بمن فيهم الأطفال، للقيام بعمليات في كوت ديفوار؛ ومن احتمال إقدام الإيفواريين على التماس اللجوء إلى ليبريا في حالة تصاعد العنف في كوت ديفوار. وقامت القوات التابعة للبعثة، بما في ذلك قوتها للرد السريع والمراقبون العسكريون التابعون لها، بتسيير دوريات جوية وبرية مكثفة في المناطق الحدودية. وواصلت فرقة عمل مشتركة، أنشئت في ظل الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا، التحقيق في قضايا تجنيد الليبريين، وألقي القبض، في كانون الثاني/يناير، على فرد اشتبه في تجنيده لليبريين

لكي يقاتلوا في كوت ديفوار. ورصدت البعثة أيضا الحدود بين ليبيريا ومنطقة غينيا الغاية نظرا لشدة تركيز اللاجئين فيها ولموقعها الاستراتيجي بين كوت ديفوار وليبيريا وسيراليون.

١٠ - وخلال الفترة المستعرضة، طلبت حكومات ومنظمات حكومية دولية ومنظمات لحقوق الإنسان شتى من الرئيسة جونسون - سيرليف أن تطلب من الحكومة النيجيرية نقل الرئيس الليبري الأسبق تشارلز تايلور إلى المحكمة الخاصة لسيراليون التي أصدرت ضده عريضة اتهام بارتكاب جرائم حرب. وقد أخذت الرئيسة في التشاور مع قادة المنطقة ومع دول أعضاء أخرى بشأن هذا الموضوع الهام.

التطورات الإنسانية

١١ - استمر تحسن الوضع الإنساني في الفترة المستعرضة. فمند تقرير الأخير، عاد إلى ليبيريا بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٨٠ ١٠ لاجئا، ليرتفع بذلك عدد اللاجئين المسجلين الذين ساعدتهم المفوضية على العودة إلى مواطنهم الأصلية إلى نحو ١٥٩ ٥١ لاجئا. وما زال ١٤٦ ١٨٢ لاجئا مسجلا موجودين في بلدان شتى بغرب أفريقيا. وحتى الآن، استفاد من المساعدة على العودة، التي يندرج ضمنها توفير الغذاء، ٤٨٦ ٢٩٩ مشردا داخليا في حين ينتظر ٣٣٦ ٢٤ آخرون طرود العودة. وواصل برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه توزيع الأغذية على المشردين داخليا، بينما قامت وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، بتلقيح أكثر من ١,٢ مليون طفل في إطار حملة للتحصين ضد شلل الأطفال على نطاق البلد.

إدارة الاقتصاد

١٢ - أُحرز تقدم في تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد. ففي شباط/فبراير، تولى خبير مالي دولي يحظى بسلطة توقيع مشتركة منصب رئيس إدارة مصرف ليبيريا المركزي. ويجري تعيين المراقبين الماليين الدوليين للمؤسسات المملوكة للدولة الليبرية، فضلا عن خبير دولي في مجال الامتيازات للعمل في وزارة الأراضي والمعادن والطاقة وخبير في مجال الميزانية للعمل في مكتب الميزانية. وأعد الفريق التقني التابع للبرنامج مذكرة تفاهم بين المؤسسات المملوكة للدولة الليبرية ومصرف ليبيريا المركزي والمصارف التجارية من أجل إنشاء حسابات موحدة، ووضع الأسس المرجعية اللازمة لإجراء استعراض مستقل للعقود والامتيازات، التي كانت الحكومة الانتقالية قد وافقت عليها في وقت سابق. وقدم إلى

الحكومة الجديدة أيضا تقرير الدراسة المتعلقة بمكافحة الفساد التي أجرتها وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣ - ورحبت الرئيسة جونسون - سيرليف ببرنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، ودعت الجهات المانحة إلى استخراج آليات متكاملة لبناء القدرات وذلك تيسيرا لتولي ليبيريا البرنامج في نهاية المطاف. واستمر البرنامج واللجنة التوجيهية لإدارة الاقتصاد في عقد اجتماعات منتظمة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج. كما اعتمدت اللجنة التوجيهية إطارا للرصد من أجل تقييم تنفيذ البرنامج.

١٤ - وبات من الواضح أن تشديد الرقابة على الإيرادات الحكومية يؤدي ثماره. فقد ارتفعت الإيرادات المتدفقة على وزارة المالية في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦ قياسا إلى الإيرادات المتدفقة عليها في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٥.

ثالثا - بعثة التقييم

١٥ - كان لا بد من أجل وضع توصيات بشأن خطط إدارة البعثة في المستقبل، من بينها معايير مرجعية محددة كما طلب المجلس في قراره ١٦٢٦ (٢٠٠٥)، إجراء استعراض شامل لحالة تنفيذ جميع جوانب ولاية البعثة الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣). وبناء على ذلك سافرت إلى ليبيريا في الفترة من ٣ إلى ١٥ شباط/فبراير من أجل إجراء ذلك التقييم بعثة مشتركة بين الإدارات تقودها إدارة عمليات حفظ السلام وتتألف من ممثلين من إدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٦ - ولدى إجراء التقييم، التقت البعثة بطائفة واسعة من أصحاب المصلحة الليبريين والدوليين في مونروfia وفي داخل البلد، من بينهم الرئيسة جونسون - سيرليف، وعدة وزراء في الحكومة ومرشحون لشغل مناصب وزراء، وأعضاء الهيئة التشريعية، وممثلو الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، فضلا عن الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفريق الاتصال الدولي المعني بليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وفريق الأمم المتحدة القطري.

١٧ - وإضافة إلى الوقوف على الجوانب المستكملة وغير المستكملة من ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، أجرت بعثة التقييم تقييما شاملا للحالة الأمنية في البلد، تضمن تحليلا للتهديدات؛ واستعرضت أولويات الحكومة المنتخبة حديثا وخطتها عملها؛ واستقصت الآراء بشأن دور البعثة في المستقبل؛ وحددت التعديلات التي يتعين إدخالها في ولاية البعثة و حجمها

وهيكلها في مرحلة ما بعد الانتقال. وقامت بعثة التقييم كذلك بدراسة دور كل من الحكومة والشركاء الدوليين والإقليميين وفريق الأمم المتحدة القطري في توطيد السلام في ليبيريا.

ألف - حالة تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

١٨ - بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، كُلفت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بدعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقّعه في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وحركة الديمقراطية في ليبيريا، والحكومة الليبرية؛ ووضع وتنفيذ برنامج نزع سلاح جميع الأطراف المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة تأهيلها؛ وتوفير الأمن للمنشآت الحكومية الرئيسية؛ وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية؛ والمساهمة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ ودعم الأنشطة الإنسانية والأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان؛ ودعم برنامج إصلاح القطاع الأمني الوطني، بما في ذلك إعادة هيكلة الشرطة الوطنية والجيش؛ ومساعدة الحكومة في إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد؛ ودعم تنمية قدرات المؤسسات الليبرية القضائية والإصلاحية؛ ومساعدة الحكومة في إعادة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية وفي التحضير للانتخابات الوطنية.

١٩ - وقد وسّع مجلس الأمن، بقراره ١٦٣٨ (٢٠٠٥)، نطاق ولاية البعثة لتشمل إلقاء القبض على الرئيس السابق تشارلز تاييلور واحتجازه في حالة عودته إلى ليبيريا ثم نقله ليمثل أمام المحكمة الخاصة لسيراليون. ووسّع المجلس مرة أخرى بالقرار ١٦٢٦ (٢٠٠٥)، نطاق ولاية البعثة لتشمل توفير الحماية الأمنية للمحكمة الخاصة لسيراليون في أعقاب سحب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

٢٠ - وسلّمت بعثة التقييم عموماً بأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قد أتمت العديد من جوانب ولايتها الأولية وأحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ العديد من المهام الرئيسية المتبقية. لكن الحالة الأمنية في ليبيريا وفي بلدان مجاورة لا تزال هشة على الرغم من الوجود الطائفي لـ ١٥ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين و ١١١٥ من أفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة الذي كفّل المناخ الأمني المواتي للتنفيذ الناجح لاتفاق السلام الشامل، وثمة حاجة ملحة إلى إتمام مهام رئيسية لم تستكمل بعد وذلك لضمان السلام والاستقرار المستدامين في البلد.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل

٢١ - قامت البعثة في الفترة الانتقالية، بنزع سلاح وتسريح ٤٩٥ ١٠١ مقاتلاً، وجمعت ودمرت حوالي ٢٨ ٠٠٠ قطعة سلاح و ٣٤ ٠٠٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة

و ٦,٥ ملايين طلقة من طلقات ذخيرة الأسلحة الصغيرة. ومنذ انتهاء برنامج نزع السلاح والتسريح رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، واصلت البعثة جمع وتدمير الأسلحة والذخائر المتبقية، سواء سلمت إليها طوعاً أو اكتُشف وجودها عن طريق عمليات بحث. وقد أسفر هذا الجهد المتواصل عن جمع ٤٦٢ سلاحاً و ٩٧٢ ٥٩ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة و ٦٧١ قطعة من الذخائر الثقيلة حتى الآن. وإضافة إلى ذلك، ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرنامج المجتمعي لجمع الأسلحة مقابل تحقيق التنمية، الذي ينفذ من خلاله مشاريع إنمائية مجتمعية لقاء جمع الأسلحة في مقاطعات غراند جيديه ولوفا ونيмба. وسيجري توسيع نطاق هذا البرنامج تدريجياً ليشمل مقاطعات أخرى في حدود ما يسمح به التمويل.

٢٢ - واستفاد حتى الآن حوالي ٦٥ ٠٠٠ مقاتل، من إجمالي ٤٩٥ ١٠١ مقاتلاً مسرّحاً، من فرص إعادة الإدماج وإعادة التأهيل من خلال مشاريع يمولها الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومانحون ثنائيون ومتعددو الأطراف. ولا يزال ما يقرب من ٣٧ ٠٠٠ مقاتل سابق ينتظرون ضمهم إلى برامج لإعادة الإدماج. وبينما يتوافر التمويل اللازم لأغلب أولئك المقاتلين، ثمة حاجة ملحة إلى مبلغ قدره ٥ ملايين دولار لتوفير فرص إعادة الإدماج لحوالي ١٢٥ ٥ مقاتل سابق. وإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك زهاء ٦١٢ مقاتلاً سابقاً، ذكروا أثناء عملية نزع السلاح والتسريح أنهم مواطنون أجانب، ينتظرون إعادتهم إلى أوطانهم.

إصلاح الشرطة الوطنية الليبرية

٢٣ - أُحرز تقدم في مجال إعادة هيكلة الشرطة الوطنية الليبرية غير أن قصور التمويل من أجل تسريح الضباط غير المؤهلين كان عقبة في طريق عملية إعادة الهيكلة. وقامت البعثة حتى الآن بتدريب حوالي ١ ٤٤٢ من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية من إجمالي ٣ ٥٠٠ يُعْتزَم تدريبهم، علاوة على ١٥٥ فرداً من شرطة الموانئ البحرية و ٣٥٨ من العاملين بدائرة الأمن الخاصة. ويجري حالياً تدريب ٥٤٦ من طلاب الشرطة تدريباً ميدانياً بينما يتلقى ١٦١ من طلاب الشرطة تدريباً أساسياً. وثمة تقدم، وإن كان بطيئاً، في عملية إعادة تأهيل مراكز الشرطة في المناطق النائية حيث أعيد حتى الآن تشغيل حوالي ٦٢ مركزاً للشرطة في ١٥ مقاطعة.

٢٤ - ومع ذلك ثمة وجهة نظر استجدت تقول بأن الشرطة الوطنية الليبرية تحتاج بصورة عاجلة إلى رصد متواصل، علاوة على معدات أساسية وزي وأسلحة وذخائر ومركبات ومعدات للاتصالات. وإضافة إلى ذلك، فإن مرافق الشرطة على صعيد القطاعات

والمستودعات وفي المناطق النائية تحتاج إلى عمليات تجديد وإعادة تأهيل مستفيضة. وفي الوقت نفسه، فإن أفراد الشرطة الوطنية ودائرة الأمن الخاصة السابقين غير المؤهلين للانضمام إلى دائرة الشرطة بميكلها الجديد لا يزالون في انتظار دفع مستحقات إنهاء خدمتهم. ويجب إحالتهم للتقاعد رسمياً على وجه السرعة لأن لهم أثر سلبي على الضباط حديثي التدريب. وهناك تحد آخر هو ضمان حصول أفراد قوات الشرطة الجديدة على رواتبهم بانتظام. وأخيراً، ثمة حاجة إلى الاهتمام على نحو عاجل بترشيد وتنظيم أجهزة الأمن الأخرى التي تضطلع بمهام حفظ النظام، من قبيل مكتب الهجرة والتجنس.

إصلاح القوات المسلحة الليبرية

٢٥ - استُكمِلت عملية تسريح القوات المسلحة الليبرية السابقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وفي إطار جهد ثنائي محمود استهلّت الولايات المتحدة في ١٨ كانون الثاني/يناير برنامجها للتجنيد في الجيش الليبري الجديد وإعادة هيكلته. وبناء على طلب من الحكومة الجديدة، تعزّز الولايات المتحدة تجنيد وتدريب ما يقرب من ٢٠٠٠ فرد عسكري، سيشكلون قوام القوات المسلحة الجديدة المعادة هيكلتها. وفي ١ آذار/مارس، كان ٣٤٣٦ شخصاً قد تطوعوا للانضمام إلى الجيش الجديد، غير أن ١٥٢٤ فقط منهم هم الذين اجتازوا عملية الفرز الأولى. ولم يتم بعد الانتهاء من وضع خطة التدريب، ولكن من المتوقع أن يبدأ التدريب الأساسي في منتصف عام ٢٠٠٦.

٢٦ - ومن اللازم النظر بعناية في مهمة وقوام الجيش الليبري المقترح حالياً أن يضم ٢٠٠٠ فرد عسكري وذلك نظراً للحالة غير المستقرة في المنطقة دون الإقليمية والتهديدات الخارجية على المدى الطويل التي تحيق بأمن ليبريا. وفي هذا الصدد، من اللازم الموازنة بحرص، عند تحديد حجم الجيش في نهاية المطاف، بين عدد من العوامل، من بينها قدرة الحكومة على تحمل الأعباء المالية لجيش محترف مجهز تجهيزاً جيداً، من ناحية، والاحتياجات الوطنية للبلد والتهديدات الخارجية المحتملة، من الناحية الأخرى.

بسط سلطة الدولة

٢٧ - يسرت البعثة عودة ما يزيد على ٢٢٠٠ موظف حكومي إلى المقاطعات، من بينهم عدد من مفوضية الشرطة وموظفي الجمارك والهجرة. بيد أن سلطة الحكومة لا تزال محدودة في أغلب أرجاء البلد. وقد ساهم قهالك المنشآت الحكومية وانعدام الخدمات الأساسية وعدم انتظام دفع رواتب الموظفين المدنيين في بطء وتيرة عودة الموظفين الحكوميين إلى المقاطعات. وقامت البعثة حتى الآن، عن طريق مشروعاتها سريعة الأثر، بتقديم الدعم من أجل بناء ثلاثة

أُفرع للمصرف المركزي في توممانبرغ وزويدرو وفوينجاما مما سيُتيح دفع رواتب الموظفين المدنيين في المقاطعات.

تعزيز حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والعدالة

٢٨ - أُحرز قدر من التقدم في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فقد أنشئت لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وقد شُكلت لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة رسمياً في ٢٠ شباط/فبراير، بينما تعكف حالياً اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان على تعيين أعضائها بشكل يتسم بالشفافية والشمول ويتطابق مع مبادئ باريس.

٢٩ - وإضافة إلى ذلك، أُحرز بعض التقدم في مجال تعزيز المؤسسات القانونية والقضائية والإصلاحية الوطنية. واستكملت عملية فحص وتعيين القضاة والقضاة الجزئيين وسُنّت قوانين جديدة من بينها القانون المعني بالاغتصاب وقانون الحلفين علاوة على قانون يكفل الاستقلال المالي للهيئة القضائية. كذلك استفاد العديد من أعضاء النظامين القانوني والقضائي من برنامج البعثة الشامل للتثقيف والتدريب في المجال القانوني. وإضافة إلى ذلك، أنشئت ٨ سجون وعيّن ٧٩ من ضباط الإصلاحات يجري تدريبهم حالياً.

٣٠ - ومع ذلك، فإن مؤسسات الدولة وآلياتها المسؤولة عن كفالة حماية حقوق الإنسان للمواطنين حماية فعالة، ومن بينها الشرطة والهيئة القضائية ونظام العدالة، لا تزال هشة للغاية وغير مكتملة النمو. وإضافة إلى ذلك، فإن مباني المحاكم في العديد من المقاطعات إما منعدمة أو متداعية، بينما يساهم الافتقار إلى وطنيين مؤهلين للعمل في المجالين القضائي والقانوني في حرمان العديد من المتهمين من مظلة اتباع الإجراءات القانونية الواجبة ومن المحاكمة العادلة. ولا تُجرى التحقيقات في الوقت المناسب مما يؤدي إلى طول فترات احتجاز المتهمين في سجون كثيرة ما تكون مكتظة. وسُجل ارتفاع ملحوظ في حالات العنف الجنسي والجنساني المبلغ عنها، خاصة حالات الاغتصاب والاعتداء التي تقع في إطار ممارسات تقليدية. وما زال الحرمان من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بما ذلك الحق في الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الابتدائي والمرافق الاجتماعية المناسبة، ومنها في المقام الأول المياه والكهرباء، شاغلاً رئيسياً، لا سيما بالنسبة لمن يعيشون خارج مونروفيا.

٣١ - وستحتاج الحكومة إلى الدعم من أجل إعادة سيادة القانون، لا سيما فيما يتعلق بوضع سياسة وخطة عمل وطنيتين لحقوق الإنسان؛ وإرساء آليات ملائمة لحماية حقوق الإنسان وللعدالة الانتقالية؛ وتعزيز النظم القانونية والقضائية والإصلاحية؛ واستحداث آليات

لتحقيق العدالة تنصدي للعنف ضد النساء والأطفال؛ وبدء أعمال لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة.

إعادة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية والوفاء بشروط رفع الجزاءات

٣٢ - لا يزال انعدام رقابة الدولة على الموارد الطبيعية لليبريا يشكل مصدرا محتملا لعدم الاستقرار. ومن اللازم التصدي على نحو عاجل للاحتلال والاستغلال غير المشروعين لمزارع المطاط، ومن بينها مزارع غوثري وسينو وكافالا وكوكوبا. وفي هذا الصدد، شكلت أخيرا الحكومة مع الأمم المتحدة فرقة عمل مشتركة لاستعراض الاتفاقات الحالية لمنح الامتيازات والإدارة، وحالة حقوق الإنسان وظروف العمل في مزارع المطاط، واحتلال المقاتلين السابقين واستغلالهم المستمرين لتلك المزارع. وهناك أيضا عدد كبير من المقاتلين السابقين والشباب العاطلين عن العمل المنخرطين في استخراج الماس والذهب بشكل غير مشروع في كثير من أنحاء البلد.

٣٣ - وحقت الحكومة تقدما مطردا في الوفاء بشروط الانضمام لعملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، إلا أنها تحتاج بشكل عاجل إلى تمويل ومساعدة تقنية لدعم جهودها للانضمام إلى هذه العملية. وتحرز هيئة تنمية الغابات أيضا تقدما في الوفاء بشروط رفع الجزاءات المتعلقة بالأخشاب وذلك بدعم من البعثة وبالتعاون مع المبادرة الليبرية للغابات وهي شراكة تجمع بين الحكومة ومنظمات دولية وغير حكومية. وكما هو مذكور أعلاه، فقد ألغت رئاسة الجمهورية جميع امتيازات استغلال الغابات وأبطلتها بموجب الأمر الإداري رقم ١ المؤرخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وأمرت الرئيسة كذلك بتشكيل لجنة لرصد الإصلاح في مجال الغابات لكي تتخذ تدابير لإضفاء طابع مؤسسي على مشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني في إدارة الغابات بشكل يتسم بالشفافية.

باء - التحديات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية

٣٤ - توصلت بعثة التقييم إلى أنه بالرغم من تحسن الحالة الإنسانية في البلد، فإن مجتمعات محلية كثيرة لا تزال ضعيفة للغاية نظرا لانعدام البنى التحتية والموارد ذات الأهمية البالغة. كما أن الإدارة المدنية، التي يفترض أن تكون بمثابة شبكة أمان للسكان الضعفاء، منعدمة إلى حد كبير على صعيد المقاطعات والمناطق، الأمر الذي يحد كثيرا من احتمالات حدوث انتقال مبكر في العديد من المجتمعات المحلية من المساعدة الغوثية إلى إعادة التأهيل والانعاش المستدامين. ونظرا لتعذر اجتياز الطرق، لا سيما في موسم الأمطار، لا تتاح لوكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إمكانية سبل مستدامة للوصول

إلى المجتمعات الضعيفة؛ وقد أسفر ذلك عن توزيع غير عادل لموارد المعونة في جميع أنحاء البلد. وبالرغم من اضطلاع مهندسي البعثة وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري بأعمال إصلاح لشبكات الطرق الهامة بغرض تيسير عودة المشردين داخليا واللاجئين، لا يزال يتعين القيام بما هو أكثر بكثير.

٣٥ - وما زالت الخدمات الأساسية غير متوفرة في أجزاء عديدة من البلد. إذ لا توجد مرافق عامة تعمل والغالبية الساحقة من الليبريين تفتقر إلى خدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي الأساسي أو الرعاية الصحية. والخدمات الطبية تقدمها جميعها تقريبا منظمات دولية غير حكومية ووكالات الأمم المتحدة. ونظام التعليم منهار بسبب ندرة الأساتذة المؤهلين وهزال الموارد المتاحة لإصلاح المباني المدرسية. وهناك حاجة ماسة إلى إصلاح الطرق والجسور اللازمة لفتح أسواق وزيادة فرص العمل واستمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الريفية وتوسيع الحماية العامة للبيئة.

٣٦ - وتواجه ليبريا أيضا تحديات اقتصادية واجتماعية جسيمة. وسيكون على الحكومة تسريع جهودها الرامية إلى توليد موارد ذاتية خاصة بها وإدارتها. وستحتاج بصفة خاصة إلى التركيز على الوفاء بالشروط اللازمة من أجل رفع الجزاءات المفروضة على قطاعي الماس والأخشاب الكفيلين بإدارة الإيرادات اللازمة لإعادة التعمير الوطني وتحقيق الانتعاش الاقتصادي. كما ينبغي إيلاء اهتمام على سبيل الأولوية لإدارة باقي الموارد الهامة من قبيل الذهب والمطاط والكافور.

٣٧ - وستحتاج الحكومة أيضا إلى تلقي الدعم من أجل الوفاء بالشروط اللازمة لسداد متأخرات الديون المستحقة عليها وقدرها ٣,٢ بلايين دولار. وتشمل هذه الشروط تنفيذ البرنامج الذي يرصده خبراء صندوق النقد الدولي، وإنشاء مرفق للحد من الفقر وتعزيز النمو، وبلوغ نقطة الإكمال المحددة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وعلى المدنيين القصير والمتوسط، سيتمثل التحدي الأكبر في إيجاد سُبل لحشد الموارد الهائلة المطلوبة بشكل عاجل من أجل بدء عملية إعادة تعمير البلد في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

جيم - التحديات الأمنية وتحليل التهديدات

٣٨ - أنجزت بعثة التقييم استعراضا شاملا للتحديات الأمنية في البلد، يتضمن تحليلا للتهديدات. وقد أكد التحليل أن الحالة الأمنية في ليبريا ما زالت هشة على الرغم من التقدم المحرز على مستوى تحقيق الاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، من اللازم بذل جهود منسقة ومتواصلة من أجل توطيد الاستقرار وإعادة بسط سيادة القانون، والتصدي للتهديدات الأمنية المحتملة، وتلافي احتمال امتداد تأثيرات الأوضاع في البلدان المجاورة إلى ليبريا.

٣٩ - وقد حددت البعثة، في معرض إجراءاتها للتقييم الأمني، عددا من المصادر المحتملة لعدم الاستقرار، منها الأفراد السابقون في القوات المسلحة الليبيرية غير الراضين عن مدفوعات إنهاء الخدمة والمعاش؛ والمقاتلون السابقون الذين مازالوا ينتظرون فرص إعادة الإدماج والتأهيل؛ وأعضاء وحدة مكافحة الإرهاب السابقة المستبعدون من برنامج تسريح القوات المسلحة الليبيرية؛ والمقاتلون السابقون الذين يحتلون مزارع المطاط ويستغلونها دون وجه حق؛ والجماعات الأخرى التي تستغل الثروات المعدنية للبلد على نحو غير مشروع؛ والجموعات السياسية التي هُمشت في العملية الأخيرة لإعادة تنظيم القوى السياسية في ليبيريا؛ والأفراد المعرضون لفقدان نفوذهم بسبب الإصلاحات التي تعتزم تطبيقها الرئيسة جونسون سيرليف، ولا سيما مبادراتها في مجال مكافحة الفساد وإلغاء العقود والامتيازات الحكومية.

٤٠ - وقد أشير إلى العديد من التحديات المتفشية من قبيل الفقر المدقع الذي ما زالت تعاني منه شريحة كبيرة من السكان؛ وعجز السلطات عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الصرف الصحي السليم والرعاية الصحية والماء النقي والكهرباء؛ وارتفاع معدل البطالة، ولا سيما بين الشباب؛ وتفشي الجريمة في جميع أرجاء البلد، ولا سيما عمليات السطو والسرقة والسلب في الشوارع؛ وتركز وجود المقاتلين السابقين في مونروفييا. إضافة إلى ذلك، أشير إلى احتمال تزايد التوترات والتراعات العرقية حول حقوق الملكية وتملك الأراضي عند عودة اللاجئين والمشردين داخليا والمقاتلين السابقين إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية.

٤١ - وما انفكت الحالة المتقلبة في كوت ديفوار تمثل تهديدا خارجيا كبيرا لاستقرار ليبيريا وللأمن في المنطقة دون الإقليمية. ومن بواعث القلق على وجه الخصوص احتمال انتقال جماعات مسلحة من كوت ديفوار إلى داخل ليبيريا، وتجنيد مقاتلين سابقين من ليبيريا لتنفيذ عمليات في كوت ديفوار، وتدفق الإيفوريين الذين يلتمسون اللجوء في كوت ديفوار هربا من العنف. كما أن حدوث أي تغيير ممكن في كوت ديفوار تشارلز تايلور والمنفي حاليا قد تكون له أيضا آثار أمنية.

دال - خطة عمل الحكومة

٤٢ - أطلعت الحكومة بعثة التقييم على جدول أعمالها من أجل إعادة تعمير ليبيريا وتحقيق التنمية فيها، وأبلغتها بأنها أنشأت لجنة إعادة تعمير ليبيريا وتنميتها لكي تنسق أنشطتها في مجال إعادة التعمير والتنمية، ولإشراف على تنفيذ الأهداف الرئيسية القابلة للتحقيق، على المدنيين القصير والطويل على السواء. وتتولى اللجنة، التي ترأسها رئيسة الدولة، الإشراف على أربع لجان فرعية يرأس كلا منها وزير من الوزراء الرئيسيين. ويشغل شريكان دوليان

مهام مناصب نواب الرئيس في كل اللجان الفرعية. ومن المقرر أن تركز اللجان الفرعية على أربعة مجالات أو أربع "ركائز" ذات أولوية، منها الأمن، والإنعاش الاقتصادي، والخدمات والبنية التحتية الأساسية، وسيادة القانون والحكم الرشيد. وتعكف الحكومة حالياً على ترسيخ هذه الأولويات ضمن استراتيجية وطنية بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين الآخرين.

٤٣ - وتنطوي الركائز الأربع المحددة أعلاه على أهمية محورية لتنفيذ برنامج الحكومة لإعادة التعمير على المدى القصير (١٥٠ يوماً) وعلى المدى الطويل (١٠٠٠ يوماً). وقد تعهدت الرئيسة، جونسون سيرليف، بأن تتخذ تدابير في غضون أول ١٥٠ يوماً من فترة ولايتها لإدخال تحسينات، ولو طفيفة، على نوعية حياة المواطنين بوجه عام. وتركز خطة عملها التي تستغرق ١٥٠ يوماً على بعض الأهداف الرئيسية القابلة للتحقيق وعلى المشاريع "كالتي تحقق فائدة سريعة" من قبيل إعادة جانب من خدمات الكهرباء وإصلاح الطرق، وإصلاح الهياكل الأساسية الحكومية. وسيكون من الضروري حشد موارد على المدى القصير من أجل ضمان إتاحة الموارد الكافية لتمكين لجنة إعادة تعمير ليبيريا وتنميتها من دفع عجلة تنفيذ خطة المائة وخمسين يوماً بفعالية.

٤٤ - ويرمي برنامج الرئيسة على المدى الطويل إلى تحقيق بعض الأهداف الرئيسية التي من شأنها كفالة إرساء السلام والاستقرار الدائمين في ليبيريا. وتنطوي الركائز الأربع على أهمية محورية لتنفيذ ذلك البرنامج. إذ ستعمل اللجنة الفرعية المعنية بمسألة 'الأمن' على وضع سياسة متكاملة للدفاع الوطني، ودعمها بالهياكل اللازمة للدفاع الوطني. وستركز اللجنة الفرعية المعنية بمسألة 'إنعاش الاقتصاد' على إيجاد فرص عمل وتنشيط القطاع الزراعي وتحسين مناخ الاستثمار والوفاء بالشروط اللازمة لرفع الجزاءات. أما شبكة الطرق في البلد وكذلك خدمات النقل والكهرباء والماء والصرف الصحي والرعاية الصحية فيه، فستتولى استعراضها اللجنة الفرعية المعنية بمسألة 'الخدمات والبنية التحتية الأساسية'، في حين تُعنى اللجنة الفرعية المعنية بمسألة 'سيادة القانون والحكم الرشيد' بالمؤسسات الوطنية القانونية والقضائية والإصلاحية، وبالإصلاحات التشريعية والدستورية، وبتحقيق اللامركزية، والمصالحة الوطنية، وحقوق الإنسان، وإصلاح الخدمة المدنية.

رابعاً - التعديلات المقترحة إدخالها على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

ألف - تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بحيث تتواءم مع مرحلة التوطيد

٤٥ - في ضوء الاستنتاجات المبينة في الفقرات ١٨ إلى ٣٣، خلُصت بعثة التقييم إلى أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قد أنجزت العديد من المسؤوليات الرئيسية المحددة في الولاية

المخولة لها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، إلا أن عددا من المهام الحاسمة لم تُستكمل بعد، من بينها مساعدة الحكومة في إعادة إدماج الأفراد المتضررين من الحرب والمقاتلين السابقين، وإصلاح القطاع الأمني؛ وتوطيد سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد؛ وتعزيز حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية؛ وإصلاح النظام القانوني والقضائي والإصلاحي وإعادة بسط سيادة القانون؛ وتنفيذ برنامج المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد؛ وإعادة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية.

٤٦ - وبناء على التهديدات الأمنية المحددة في الفقرات ٣٨ إلى ٤١، رأت بعثة التقييم ضرورة تنسيق الجهود ومواصلتها من أجل ترسيخ المكاسب التي تحققت حتى الآن. وإضافة إلى ذلك، اتفقت بعثة التقييم والحكومة وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليون على وجود حاجة إلى مرحلة توطيد تركز خلالها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على ولايتها المعدلة. ومن المتوقع أن تستغرق مرحلة التوطيد هذه مدة قد تصل إلى عامين.

٤٧ - والمهام ذات الأولوية المحددة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا خلال مرحلة التوطيد هي ما يلي:

- (أ) الحفاظ على بيئة مستقرة وآمنة؛
- (ب) مساعدة الحكومة في استكمال برنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم؛
- (ج) تيسير استكمال عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة توطينهم؛
- (د) التعجيل بتدريب الشرطة الوطنية والأجهزة الأمنية الأخرى، والتعجيل بتنمية مؤسساتها، وبتسريح الشرطة السابقة؛
- (هـ) مساعدة الحكومة في إعادة هيكلة القوات المسلحة الليبرية؛
- (و) مساعدة الحكومة في توطيد سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد؛
- (ز) مساعدة الحكومة في الوفاء بالشروط المحددة لرفع الجزاءات المفروضة على قطاعي الماس والأخشاب؛
- (ح) دعم الحكومة في بناء قدرات المؤسسات الحكومية؛
- (ط) مساعدة الحكومة في إعادة بناء ثقافة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون؛

- (ي) مساعدة الحكومة في تعزيز قدرات المؤسسات القضائية وإعادة بنائها؛
- (ك) مساعدة الحكومة في تنفيذ برنامج المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد وغيرها من المبادرات من أجل كفالة الحصول على إيرادات وطنية واستخدامها للصالح العام.

باء - تعديلات على تشكيل البعثة

٤٨ - اتفقت آراء بعثة التقييم والحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري على أنه من المبكر جدا إجراء أي خفض هام في حجم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. فقد كان هناك إجماع على أن استمرار وجود قوي للأمم المتحدة في مرحلة التوطيد أمر لا غنى عنه من أجل ضمان السلام والاستقرار في البلد وإتاحة الوقت الكافي للحكومة الجديدة لبسط سلطتها وبدء برنامجها بشأن إعادة التعمير وتحقيق التنمية على الصعيد الوطني. وفي الوقت نفسه، كان هناك اعتراف من المناسب إعادة النظر في حجم البعثة وتشكيلها بالنظر إلى استكمال بعض المهام الأولية المناطة بالبعثة.

(أ) العنصر العسكري

٤٩ - بعد إجراء تحليل متعمق للعلاقة بين القوات والمهام، استنتجت بعثة التقييم أن من المناسب إدخال تعديل على العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بسحب كتيبة للمشاة في منتصف عام ٢٠٠٦ وكتيبة مشاة أخرى في أوائل عام ٢٠٠٧، بالنظر إلى عدم وجود خطر مسلح فوري داخل ليبيريا، ومع مراعاة التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣). وسلمت البعثة أيضا بأن قوامها سيخفض بمقدار ٢٥٠ جندي بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ لكي تصبح في حدود القوام المأذون به وهو ١٥٠٠٠ جندي تماشيا مع قرار مجلس الأمن ١٦٢٦ (٢٠٠٥). وسيواصل النظر في إدخال تعديلات إضافية حسبما تسمح به الحالة، دون المساس بأمن ليبيريا أو فعالية عمليات الأمم المتحدة في البلد.

٥٠ - وخلال فترة التوطيد، ستمثل المهمة الأولى للعنصر العسكري للبعثة في الحفاظ على بيئة مستقرة وأمنة وحماية المدنيين والمنشآت الحكومية الرئيسية وموظفي الأمم المتحدة وأصولها. وفي الوقت نفسه، ستستمر البعثة في الاضطلاع بعمليات التطويق والتفتيش لاسترجاع الأسلحة في جميع أنحاء البلد وتقديم الدعم إلى برنامج جمع الأسلحة من أجل التنمية على مستوى المجتمعات المحلية الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستقدم كذلك الدعم الأمني إلى المحكمة الخاصة لسيراليون وتشارك في دوريات جوية وبرية تكون أكثر استباقا ومرونة، خاصة على طول الحدود، لرصد احتمال قيام الأطراف الإيفوارية بتجنيد محاربين سابقين أو احتمال تدفق عناصر مسلحة من البلدان المجاورة، وبخاصة كوت

ديفوار. وستكون هناك أيضاً زيادة في استعمال الأصول الجوية للبعثة في قدرة للاستجابة السريعة. وحددت بعثة التقييم أيضاً أنه يجب اتخاذ تدابير لتعزيز فعالية الأنشطة التي يضطلع بها المراقبون العسكريون للبعثة.

٥١ - وطلب شعب ليبريا وكذلك المانحون بالإجماع أن تُستعمل الأصول الهندسية للبعثة لتعجيل عملية إصلاح الطرق في الريف، مع تقديم المانحين ما يلزم من أدوات من موارد بشرية محلية. ووافق البنك الدولي والمفوضية الأوروبية على تخصيص أموال لذلك الغرض على أساس تجريبي.

(ب) عنصر الشرطة

٥٢ - خلال مرحلة التوطيد، سيواصل عنصر الشرطة في البعثة تقديم مساعدة مستفيضة إلى الشرطة الليبرية. وتشكل قوة الشرطة الوطنية إحدى الركائز الرئيسية في بنية قطاع أمني فعال وينبغي أن يجري تطويرها بوصفها الأداة الرئيسية للحفاظ على النظام الداخلي والتصدي للتهديدات الأمنية الداخلية. وفي هذا الصدد، من اللازم أن يتطور دور البعثة من حفظ النظام والأمن إلى تقديم الدعم والمشورة والتوجيه لتنمية المؤسسات. ولتيسير ذلك الانتقال، ستكون هناك حاجة إلى توظيف أخصائيي شرطة من الأمم المتحدة في مجالات حفظ النظام والأمن فيما يتعلق بالماس، والمجرة، والأمن الحدودي فضلاً عن خبراء في الطب الشرعي وضباط ذوي خبرة في عمليات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

٥٣ - وتماشياً مع التخفيض التدريجي الحذر لقوات البعثة وبالنظر إلى احتمال زيادة الفوضى العامة بسبب زيادة توقعات السكان عقب تدشين الحكومة الجديدة، أوصت بعثة التقييم بنشر وحدة شرطة مشكلة إضافية. ورأى فريق التقييم أن من المهم استكمال عملية تخفيض حجم القوة بزيادة أولوية مهام حفظ النظام والأمن التي تقوم بها البعثة. وهذه الوحدة الإضافية، التي يجب نشرها في مركز سكاني رئيسي، ستمكن البعثة من الاستجابة بفعالية وبسرعة للقلق العامة مراعاة للأخطار المحتملة والrahنة التي تهدد الاستقرار الموحدة في الفقرات ٣٨ إلى ٤١، وكذلك المخاطر الأمنية التي ستنشأ لا محالة عن تنفيذ إصلاحات الرئيس البعيدة المدى. ونشر هذه الوحدة سيتيح أيضاً لوحدة دعم الشرطة الليبرية وقتاً إضافياً لاكتساب الخبرة العملية التي تلزمها لكي تتسلم في نهاية الأمر تلك المسؤوليات من البعثة.

(ج) العنصر المدني

٥٤ - من اللازم للبعثة لكي تيسر استكمال الجوانب المتبقية من ولايتها، أن تعيد تشكيل بعض عملياتها المدنية. وقد أوصت بعثة التقييم بأن تنشر البعثة المزيد من كبار أخصائييها في مجالات السياسة وحقوق الإنسان وسيادة القانون في المناطق الداخلية من البلد ليدعم كل منهم الأنشطة التي تدخل في مجال اختصاصه ويعزز دور التنسيق العام الذي تقوم به البعثة في القطاعات. وعلاوة على ذلك، أوصت بعثة التقييم لدعم مبادرات الحكومة لبناء القدرات في المؤسسات الحكومية بأن تقوم البعثة بإيفاد خبراء مؤهلين من بين الموارد الموجودة لديها داخل عنصر شؤونها المدنية إلى المؤسسات الحكومية، بالتعاون مع السلطات الوطنية، حسب الاقتضاء، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

جيم - السحب التدريجي للبعثة

٥٥ - اقترح فريق التقييم أن يلي إدخال التعديلات السابقة الذكر على القوام العسكري وقوام الشرطة التابعين للبعثة سحب تدريجي للبعثة يبدأ في أوائل عام ٢٠٠٧ إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك. وسيرتبط السحب التدريجي للبعثة ارتباطاً وثيقاً باستيفاء معايير مرجعية محددة تعترف بقدرة الحكومة المتزايدة على الاضطلاع بمسؤولية الحفاظ على الاستقرار والقانون والنظام في جميع أنحاء البلد، وكذلك بالتقدم المحرز في إعادة إدماج وتأهيل المحاربين السابقين والسكان المتضررين بالحرب، وإصلاحات القطاع الأمني، وتوطيد سلطة الدولة، واستيفاء شروط رفع العقوبات، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتحسن الحالة في المنطقة دون الإقليمية، وبخاصة في كوت ديفوار. وأعتزم تزويد المجلس في الوقت المناسب بالمعايير والخطوط الزمنية المفصلة التي سيسترشد بها في السحب التدريجي والمحسوب للبعثة.

خامسا - إقامة شراكة في مرحلة التوطيد

٥٦ - سيكون من المهم خلال مرحلة التوطيد أن تقوم شراكة فعالة بين الحكومة والأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين الهدف منها هو حماية المكاسب التي تحققت حتى الآن والبناء عليها، واستكمال كل المهام الحرجة المتبقية ووضع ليبريا على طريق ثابت يفضي إلى الانتعاش الاقتصادي والتنمية. وستكون لتنسيق الجهود ووجود رؤية واضحة للمسؤوليات أهمية حيوية في ضمان فعالية هذه الشراكة.

ألف - دور حكومة ليبيريا

٥٧ - سيكون على الحكومة أن تهيئ البيئة السياسية المناسبة وتقدم التعاون الضروري لضمان أن تحقق المساعدة التي يقدمها الشركاء الدوليون أقصى قدر من الفوائد للبلد. وسيكون أيضا على الحكومة أن تعمل من أجل تحصيل أقصى قدر من الإيرادات اللازمة لتنفيذ أهم برامجها، ومكافحة الفساد، وتهيئة الظروف الضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي الخاص. وينبغي أيضا أن تعمل بسرعة على استيفاء الشروط اللازمة لرفع العقوبات. وعلاوة على ذلك، سيكون على الحكومة أن تعطي الأولوية لتحديد سياسات رئيسية وسن تشريعات لدعم مبادراتها الإصلاحية الحاسمة الأهمية. وعلى الخصوص، سيكون عليها أن تضع سياسة أمنية وطنية، وتنشئ أطرا قانونية وتنظيمية لإدارة الموارد، وتضع برامج ترمي إلى إصلاح الإدارة العامة. وسيكون تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد في حينه مكتملا لوضع وتنفيذ هذه السياسات الحاسمة.

٥٨ - وقد أظهرت الرئيسة جونسون سيرليف فعلا رغبتها في اتخاذ عدد من المبادرات الجسورة للتصدي للفساد من بينها إصلاحات إدارية تركز على ترشيد الحكم المركزي، وإنشاء خدمة مدنية تتسم بالكفاءة وغير حزبية، وتطبيق اللامركزية في الحكومة لضمان تقديم الخدمات العامة على نحو أفضل إلى مقاطعات ليبيريا الـ ١٥. ويجري حاليا استعراض مشروع مدونة قواعد السلوك لموظفي القطاع العام، الذي أعدته لجنة إصلاح الحكم. وقد أعلنت الرئيسة أيضا عن نيتها إجراء حوار وطني لاستعراض دستور ليبيريا. وستكون هناك حاجة إلى دعم هذه المبادرات المهمة بالالتزام بمبادئ الديمقراطية وشمول الجميع في العملية السياسية.

باء - دور المجتمع الدولي

٥٩ - ساهم شركاء ليبيريا الدوليون مساهمة كبيرة في تنفيذ عملية السلام في ليبيريا. وخلال مرحلة التوطيد، سيكون عليهم أن يبقوا على تركيزهم والتزامهم لتقديم الدعم إلى الحكومة الليبيرية. وإقرار الحكومة الجديدة لبرنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد هو دلالة واضحة على رغبتها في إجراء إصلاحات تهدف إلى تحقيق تحسين كبير في الإدارة الاقتصادية. وبما أن تنفيذ هذا البرنامج بدأ يعزز المساءلة والشفافية في إدارة المالية العامة، من المهم أن يساعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الحكومة على إيجاد سبل للتغلب على عبء الديون الكبير الموروث من الإدارات السابقة.

٦٠ - وعلاوة على ذلك، فلكي يوثي برنامج الإصلاحات الحكومية ثماره، من المهم أن تستمر الجهات المانحة في المساهمة بسخاء بالموارد للبرامج ذات الأولوية، مثل إعادة إدماج

الأشخاص المتضررين بالحرب والمخاربين السابقين، وإصلاح القطاع الأمني، وإصلاح النظام القانوني والقضائي والإصلاحي، وتنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، والإدارة الصحيحة للموارد الطبيعية، والإنعاش الاقتصادي، وإعادة الخدمات الأساسية، وبخاصة الكهرباء والمياه النقية، وإصلاح البنية التحتية الحيوية. وإني أناشد المجتمع الدولي أن يدعم الحكومة عن طريق تقديم المساهمات فيما تبذله من جهود لوضع برنامج وطني لبناء القدرات في سياق برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، مما سيساعد على ضمان نقل المهارات والمعرفة والخبرة ذات الصلة إلى الليبيريين في أقرب إطار زمني ممكن. وعندما تظهر الحكومة رغبة في الإصلاح، ستشكل برامج بناء القدرات المحور الأساسي لضمان الانتعاش وإعادة التعمير على المدى الطويل. وسيوفر مؤتمر الشركاء المقرر عقده في منتصف عام ٢٠٠٦ فرصة ممتازة لتعبئة دعم المجتمع الدولي لاستراتيجية الانتعاش الوطني التي تنتهجها الحكومة.

٦١ - لا يمكن المبالغة في التشديد على الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميون الآخرون في ليبيريا. فمن البداية كانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فعالة في جميع الفصائل المتحاربة حول مائدة التفاوض لحل خلافاتها، وفي استقرار الحالة الأمنية في البلد، في تسوية المنازعات التي كانت تهدد بنسف عملية السلام تسوية ناجحة. ورغم تحديات كثيرة ظلت هذه الجهات تشارك مشاركة كاملة في عملية إعادة السلام والاستقرار تماما في ليبيريا وظلت ملتزمة بها. وستكون لاستمرار دعم الشركاء الإقليميين ومشاركتهم في مرحلة التوطيد أهمية حيوية.

جيم - دور فريق الأمم المتحدة القطري

٦٢ - سيظل فريق الأمم المتحدة القطري شريكا لا غنى عنه في إرساء أسس إقامة سلام واستقرار دائمين في ليبيريا. ويعد فريق الأمم المتحدة القطري تقييما قويا مشتركا لتحديد تحديات التنمية وأولوياتها ومجالات تعاون منظومة الأمم المتحدة في ليبيريا، وهو ما سيؤدي إلى وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لذلك البلد. وسيوجه أيضا الاستراتيجية الوطنية للحكومة لإعادة التعمير والتنمية واستراتيجيتها المؤقتة للحد من الفقر.

سادسا - التعاون بين البعثات والمسؤوليات دون الإقليمية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

٦٣ - أذن لي مجلس الأمن في قراره ١٦٠٩ (٢٠٠٥) بنقل أفراد من القوات العسكرية ومن الشرطة المدنية، بصفة مؤقتة، بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في

كوت ديفوار من أجل التصدي للتحديات التي لا يمكن التعامل معها في حدود العدد الأقصى المأذون به من الأفراد لأي بعثة منهما. وفي هذا الصدد، وفي انتظار نظر مجلس الأمن في التوصيات الواردة في تقرير المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/2) المتعلق بتعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على المدى الطويل، طلبتُ إلى المجلس في رسالتي المؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/2006/71) أن يوافق على نقل كتيبة مشاة آلية واحدة ووحدة شرطة مشكّلة واحدة، بصفة مؤقتة، من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمدة مبدئية قدرها ثلاثة أشهر.

٦٤ - وأذن مجلس الأمن، بقراره ١٦٥٧ (٢٠٠٥)، بالنقل الفوري لسرية مشاة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى غاية ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، دون المساس بأية قرارات أخرى تصدر عن المجلس بشأن عدد أفراد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وفي القرار نفسه، أعرب مجلس الأمن عن عزمه أن يبقى قيد الاستعراض أي عمليات نقل إضافية ممكنة للقوات بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقبل ذلك، أعرب المجلس في قراره ١٦٥٢ (٢٠٠٦) عن عزمه استعراض مهام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعدد أفرادها عند نظره في التقرير الحالي عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، آخذا بعين الاعتبار الحالة في كل من كوت ديفوار وليبيريا.

٦٥ - وانطوت الجهود المبذولة مؤخرا لتطبيق قرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥) على مأزق حقيقي. فكما ذكر أعلاه، وافق المجلس في قراره ١٦٥٧ (٢٠٠٦) على نقل سرية واحدة فقط من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لتعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مع أن ما كان مطلوباً هو عملية نقل أوسع. ولم يكن بمقدور المجلس أيضاً تسريع النظر في التوصيات الداعية إلى تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الواردة في تقرير المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/2). ويثير هذا المأزق مسألة فعالية ترتيبات التعاون العسكري فيما بين البعثات المنصوص عليها في القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥)، وخاصة في حالة الطوارئ. وبالتالي، بالرغم من أن التعديلات المقترحة لقوام قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في منتصف سنة ٢٠٠٦ قد تتيح فرصة لمواصلة تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في إطار القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥)، يظل من الأساسي أن ينظر المجلس في التوصيات العامة المقدمة في تقرير المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/2).

٦٦ - لكن إذا قرر مجلس الأمن أن البعثتين ينبغي ألا تعتمدا سوى على الترتيبات المنصوص عليها في القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥) لتدعم إحدهما الأخرى حسب الاقتضاء، سيكون من اللازم كفالة أن تكون لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا القدرة على أن تقوم في آن واحد بدعم

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بفعالية وفي الوقت المناسب وبمساندة قوة الحراسة المخصصة لحماية المحكمة الخاصة لسيراليون. وإضافة إلى ذلك، حرصا على كفاءة الكفاءة اللازمة في تنفيذ تلك الترتيبات، من المهم منح حرية تصرف كافية لنقل الجنود بين البعثتين مع إبقاء المجلس على اطلاع في الوقت نفسه.

سابعاً - الجوانب المالية

٦٧ - خصصت الجمعية لعامة، بقرارها ٣٠٥/٥٩، مبلغا قدره ٧٢٢,٤ مليون دولار، بما يعادل ٦٠,٢ مليون دولار في الشهر، لتغطية نفقات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وإذا وافق مجلس الأمن على توصيتي المتعلقة بإدخال التغييرات الواردة في الفقرات ٤٨ إلى ٥٣ على هيكل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، فسوف يلتزم من الجمعية العامة خلال دورتها الستين المستأنفة الحصول على موارد إضافية لتشغيل البعثة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، إذا لزم الأمر.

٦٨ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كانت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قد بلغت ٢٥١,٦ مليون دولار. أما مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام قد بلغت حتى ذلك التاريخ ٩٨٨,٣ مليون دولار. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كان مجموع المبالغ المدین بها إلى البلدان المساهمة بقوات وبوحدات الشرطة المشكّلة قد بلغ ٨٩,٩ مليون دولار. وقد تم تسديد مبالغ تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وتسديد تكاليف الجنود وأفراد الشرطة المشكّلة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ على التوالي، وفقا لجدول التسديد الربع سنوي.

ثامناً - ملاحظات

٦٩ - كان تنصيب حكومة جديدة منتخبة ديمقراطيا في ليبيريا في ١٦ كانون الثاني/يناير مؤشرا على انتهاء عملية الانتقال التي امتدت سنتين والمحددة في اتفاق السلام الشامل الذي وقعته الأطراف الليبرية في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وكما هو مبين في الفقرات ١٨ إلى ٣٣ من هذا التقرير، أنجزت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، خلال الفترة الانتقالية، العديد من المهام التي كانت مسندة إليها أصلا. كما نفذت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا، بدعم من البعثة ووكالات الأمم المتحدة وغيرهما من الشركاء الدوليين، معظم البنود الأساسية في اتفاق السلام الشامل بنجاح.

٧٠ - ومع ذلك، ما زال ينبغي تنفيذ عدد من المهام الحاسمة الأهمية لاستدامة السلام والاستقرار في ليبيريا تنفيذا كاملا. وتتضمن هذه المهام إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين العائدين، وإعادة بناء القوات المسلحة ودائرة الشرطة وإصلاحهما، وتوطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وعمل لجنة استجلاء الحقيقة والمصالحة. وإضافة إلى ذلك، لم يكن بمقدور الحكومة الانتقالية الوفاء بشروط رفع الجزاءات المتعلقة بالأخشاب والماس.

٧١ - وبالرغم من التحسن العام الملحوظ، تبقى الحالة الأمنية في البلد هشة ومتوقفة على وجود بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وذلك لأن دائرة الشرطة الجديدة ما زالت في مراحلها التكوينية وما زال التجنيد للقوات المسلحة الجديدة في بدايته. ومن اللازم أن تتواصل الجهود لإدارة تهديدات الاستقرار الداخلية المحتملة، ولا سيما ردود الفعل العنيفة الممكنة من العناصر المعرضة للخسارة بسبب البرنامج الحكومي للإصلاح بعيد الأثر، والمقاتلين السابقين المستائين، وأفراد القوات المسلحة ودائرة الشرطة السابقين، والشباب العاطل الذي يشعر بالاحباط. كما أن الرصد المتزايد لحدود ليبيريا أساسي، بالنظر إلى الحالة المتقلبة في المنطقة دون الإقليمية، وخاصة الصراع في كوت ديفوار.

٧٢ - وللأسباب المذكورة آنفا، لا غنى عن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة خلال مرحلة التوطيد. وبالتالي، أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة سنة إلى غاية ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧. وأوصي أيضا بموافقة مجلس الأمن على مقترحات تعديل القوام العسكري للبعثة على النحو المقترح في الفقرة ٤٩. وعلاوة على ذلك، ومن أجل المساعدة على تعزيز أولوية الشرطة، أوصي بزيادة قوام الشرطة في البعثة بوحدة شرطة مشكّلة واحدة كما هو مقترح في الفقرة ٥٣. ومن شأن هذه التعديلات أن تكفل احتفاظ البعثة بقدرة كافية لتوفير مظلة أمنية موثوقة للحكومة الجديدة لكي توطد سلطتها تماما وتتخذ التدابير اللازمة، بدعم من شركائها الدوليين، لتأمين المكاسب التي تحققت حتى الآن وتعزيزها. وسأكون ممتنا لو ووفق على تنقيحات ولاية البعثة، كما هي موجزة في الفقرة ٤٧. وأعتزم أن أقدم في الوقت المناسب جدولاً زمنياً لتقليص محسوب للبعثة، بمعايير مرجعية وحدود زمنية محددة. والبعثة حالياً بصدد صياغة هذا الجدول الزمني.

٧٣ - ولقد بدأت ليبيريا عهداً جديداً لا يطرح فحسب التحديات التي حددتها، وإنما يبعث أيضاً الأمل ويتيح فرصاً جديدة. فقد أثبتت الرئيسة جونسون - سيرليف، في الفترة الوجيزة التي انقضت منذ تنصيبها إصراراً جديراً بالثناء على استغلال الفرص والوفاء بآمال الشعب الليبيري، الذي منحها تفويضاً للمضي بالبلد في مسيرة الانتعاش والتجديد الطويلة. فقد

عينت حكومة تشمل جميع الأحزاب، واتخذت مبادرات جسورة لإزالة الفساد، وتبنت برنامج تقييم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، واعتمدت برنامجا لإعادة التعمير والتنمية، وطمأنت البلدان المجاورة إلى أن ليريا الجديدة ستؤدي دورا بناء في المنطقة دون الإقليمية.

٧٤ - وفي الشهور المقبلة، سيكون على الحكومة أن تصوغ شراكة معززة مع أسرة الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، من أجل توطيد السلام والمضي قدما في تنفيذ برنامج ليريا لإعادة التعمير والتنمية. ويجب على الحكومة أن تتولى ذلك البرنامج وتدير موارد البلد لصالح الشعب. وينبغي لشركاء ليريا الدوليين، من جهتهم، أن يكونوا مستعدين لتقديم الدعم اللازم وفي حينه للحكومة الجديدة ولكفالة أن يؤدي استثمارهم الكبير في البلد على مدى السنوات القليلة الماضية إلى السلام والتنمية المستدامين. وفي الوقت نفسه، ستواصل أسرة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور حاسم الأهمية في وضع أسس سلام واستقرار دائمين في ليريا.

٧٥ - وختاما، أود أن أشيد بممثلي الخاص وكل أفراد بعثة الأمم المتحدة في ليريا المدنيين والعسكريين لمساهماتهم في عملية السلام في ظل ظروف تتسم بالصعوبة والتحدي. كما أود أن أعرب عن امتناني للبلدان التي تساهم بالأفراد العسكريين وبأفراد الشرطة للبعثة، والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ووسطها، الجنرال عبد السلام أبو بكر، والاتحاد الأفريقي، وفريق الاتصال الدولي المعني بحوض نهر مانو، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الإنسانية، فضلا عن المانحين المتعددي الأطراف والشائين والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، لما تبذله من جهود دؤوبة لإعادة السلام إلى ليريا.

مرفق بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: القوام العسكري وقوام الشرطة
المدنية في ١ آذار/مارس ٢٠٠٦

البلد	العنصر العسكري			الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	
الاتحاد الروسي	٧		٧	١٧
إثيوبيا	١٧	٨	٢ ٥٢٠	٢ ٥٤٥
الأرجنتين				١
الأردن	٨	٧	١١٥	١٣٥
إكوادور	٣	١		٤
ألمانيا			١٥	١٥
إندونيسيا	٣		٣	
أوروغواي			صفر	صفر
أوغندا			صفر	٢١
أوكرانيا	٣	١	٢٩٧	٣٠١
أيرلندا		٥	٤٢٧	٤٣٢
باراغواي	٣	١	٤	
باكستان	١٦	١١	٢ ٧٢٠	٢ ٧٤٧
البرازيل		١		١
البرتغال			صفر	صفر
بلغاريا	٢		٢	
بنغلاديش	١٧	١٢	٣ ١٧٦	٣ ٢٠٥
بنن	٤	١		٥
البوسنة والهرسك			صفر	٣
بولندا	٢		٢	٣
بوليفيا	٣	١	٤	
بيرو	٣	٢	٥	
تركيا			صفر	٣٤
توغو	٢	صفر	٢	
جامايكا			صفر	٤
الجمهورية التشيكية	٣		٣	٣
جمهورية كوريا	١	١	٢	

البلد	العنصر العسكري			الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع
جمهورية مولدوفا	٣	صفر		٣
جنوب أفريقيا				صفر
الدانمرك	٢			٢
رومانيا	٣			٣
زامبيا	٢			٢
زمبابوي				صفر
ساموا				صفر
سري لانكا				صفر
السلفادور	٣			٣
السنغال	٣	٣	٥٩٨	٦٠٤
السويد	صفر	٦	٢٣٠	٢٣٦
صربيا والجبل الأسود	٦			٦
الصين	٥	٨	٥٥٧	٥٧٠
غامبيا	٥			٥
غانا	١١	٦	٨٤٦	٨٦٣
فرنسا		١		١
الفلبين	٣	٤	١٦٥	١٧٢
فنلندا		٣		٣
فيجي				صفر
قيرغيزستان	٤			٤
كرواتيا		٣		٣
كينيا	٣	٤		٧
مالي	٤	١		٥
ماليزيا	١٠			١٠
مصر	٨			٨
ملاوي		٢		٢
المملكة المتحدة		٣		٣
منغوليا		٢	٢٤٨	٢٥٠
ناميبيا	٣	٤	٨٥٦	٨٦٣
النرويج				صفر

البلد	العنصر العسكري				الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	
نيبال	٣	٢	٤٠	٤٥	٢٥٦
النيجر	٣			٣	٢
نيجيريا	١٨	١١	١ ٩٣٨	١ ٩٦٧	١٦٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٥	٤		٩	٣٢
اليمن				صفر	٤
المجموع	٢٠٤	١١٩	١٤ ٧٤٨	١٥ ٠٧١	١ ٠١٦

